## كلمة الأخ اللواء.الركن/مطهر رشاد المصري

## نائب وزيـــر الداخليـــة رئيس وفـــد الجمهوريـــة اليمنيـــة

## المشـــارك في أعمـــال المؤتمـــر الحـــادي عشر لمنع الجريمـــة و العدالـــة الجنائيـــة

السيد/الرئيس

السيد/الأمين العام

السادة رؤساء الوفود

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ..

من دواعي سروري أن أتحدث إلى هذا المؤتمر الهام باسم حكومة الجمهورية اليمنية و بداية أتقدم بالتهنئة للسيد/سووا ت ليبيتا بانلو ب لا ختياره لرئاسة اجتماعات المستوى الرفيع من أعمـــال المؤتمر الحادي عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية، كما أتوجه بالشكر للأمانة العامة للمؤتمر وعلى رأسها السيد/انطونيوماريا كوستا للجهود الممتازة في التحضير لأعمال هذا المؤتمر .

السيد الرئيس ، السيدات و السادة :-

ينعقد المؤتمر الحادي عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية على هذا المستوى العالي مـــن التمثيـــل ليبرهن عن عزيمتنا وإصرارنا على مواجهة التحديات التي تفرضها الجريمة المنظمة والإرهاب التي تهـــدد الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي , و كانت هذه التحـــديات محـــور توصـــيات الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لهذا المؤتمر .

إن الجمهورية اليمنية في ظل نهجها السياسي الديمقراطي و انطلاقا من إدراكها لأهمية وضـــرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة بشكل عام والجريمة المنظمة والإرهاب بشكل خاص تحرص على المشاركة والإسهام بفعالية في كل المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحـــة الجريمـــة والإرهاب اقتناعاً منها بأن هذه المؤتمرات والاجتماعات وفي طليعتها مؤتمرنا هذا بما يحفـــل بـــه مـــن موضوعات هامة ومن حضور كبير لصناع القرار والمختصين والخبراء هو النهج الأمثل لتعزيز التعـــاون الدولي في مواجهة الجريمة .

بات من الواضح أن الإرهاب آفة خطيرة يجتاح العالم ويهدد الأمن والاستقرار ويـــروع الآمـــنين ويقتل الأبرياء ويدمر اقتصاديات الدول ولابد من أن يتصدى له المجتمع الدولي بحزم وفاعلية وقد نادينا في الجمهورية اليمنية مع كثير من الدول بعقد مؤتمر دولي تشارك فيه كافة الدول وتضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب تتضمن تعريفا محددا ومتفقا عليه للإرهاب يميز بينه وبين حق الـــشعوب في مقاومـــة الاحتلال الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، السيدات و السادة :-

لقد عملت بلادي على اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير التشريعية والتنظيمية و الإدارية لتنفيذ إعلان فيينا ، ومنها إصدار قانون لمكافحة جرائم غسل الأموال و المصادقة على الـــصكوك الدوليـــة لمكافحة الإرهاب و التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيـــة و اتفاقيـــة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و جاري استكمال إجراءات المصادقة عليهما كما تم استحداث أجهـــزة خاصة لمكافحة الإرهاب و المخدرات و مكافحة غسل الأموال و إدارة لرعاية الأحداث و إنشاء محاكم خاصة بالأحداث وواكب ذلك استضافة وتنظيم العديد من الفعاليات الدولية والإقليميـــة المتعلقـــة بمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والقرصنة البحرية ، وإبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية للتعـــاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتسليم المجرمين .

السيد الرئيس ، السيدات و السادة :

إن بلادي الجمهورية اليمنية تؤيد مشروع إعلان بانكوك الذي سوف يصدر عن المـــؤتمر بعـــد صياغته النهائية و نؤكد بشكل خاص على ما يلي :-

1. مضاعفة الدعم الدولي للبلدان النامية من قبل الدول المانحة و المنظمات و الهيئات الدولية لمشاريع التنمية المستدامة ومكافحة الفقر ولمتابعة خطوات ومراحل بناء القدرات الوطنية لمنـــع الجريمـــة و العدالة الجنائية و خصوصاً ما يتعلق بالمساعدات التقنية والتأهيل للإدارة النوعية .
2. دعم أجهزة العدالة و مكافحة الجريمة في الدول الأقل تطوراً بالتكنولوجيا و التقنيات المتقدمة التي تحقق لأدائها الكفاءة المطلوبة في مواجهة التحديات و الأنشطة الإجرامية المتطورة .

3. منع أي استغلال سياسي للمعايير و الجهود الدولية في مجال منع الجريمة و العدالة الجنائية وتجسيد العمل بروح العدالة الإنسانية و احترام الحقوق المشروعة و الحريات المكفولة للأمم و الـــشعوب وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية .

و أخيراً :

تدعو الجمهورية اليمنية المجتمع الدولي إلى متابعة العمل الجماعي و المشترك من أجل تطوير وتفعيل التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية و منع الجريمة و تهيئة مقومات العمل الايجابي المثمر الذي يتحقق من خلاله للفرد و للمجتمع بيئة ملائمة للتنمية والازدهار و مكافحة الفقر و بشكل يجسد قيم الحضارة الإنسانية بأسمى معانيها .

و لكم جميعاً خالص شكري ...